A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.28
4 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد كالباجي (نائب الرئيس)	(سري لانكا)
ثم :	السيد غانيف (الرئيس)	(بلغاريا)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

السيد تشيرينغ (بوتان)

السيد باشوفسكي (بلغاريا)

السيد سيموغيريري (أوغندا)

تقديم مساعدة طارئة إلى باكستان : مشروع القرار [١٤٦]

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61356 (٢٣٣ض (٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد تشيرينغ (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف بأن أنقل اليكم والى جميع الممثلين هنا التحيات الحارة من صاحب الجلالة جيغم سنغي وانغشوك ، ملك بوتان ، وتمنياته الطيبة بنجاح الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة .

وأود أولا أن أهنئكم ، سيدى ، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . إن انتخابكم بالاجماع لهو دليل على ما يكنه المجتمع الدولي من تقدير كبير لبلدكم ، وعلى ثقة الجمعية العامة في أن قيادتكم ستوفر التوجيه اللازم فيما يتعلق بالعديد من المسائل الهامة التي سوف نتناولها خلال هذه الدورة .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل عميق تقديرنا للسيد سمير الشهابي على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة الماضية .

وأرغب في أن أتقدم بالتهنئة الحارة لحكومات وشعوب جميع الاعضاء الجدد في الامم المتحدة . إن العدد الكبير للأعضاء الجدد لا يعد دليلا على التغيرات التاريخية الجارية في العالم فحسب ، وإنما أيضا على عالمية الامم المتحدة وأهميتها . ونحن نرحب بهم ونتطلع الى فرصة العمل معهم جنبا الى جنب .

خلال الاعوام الثلاثة الماضية ، شهد العالم تلاشي الصراع الايديولوجي الذي أدى الى تقسيمه والذي تغلغل في كل أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية طوال معظم هذا القرن . وفي حين وفرت هذه التغييرات الكاسحة فرصا جديدة للسلم والاستقرار والتقدم ، فقد وصفت الآمال بسبب انطلاق العداءات القديمة والصراعات الجديدة من ناحية ، ومن ناحية أخرى الإفقار المتزايد الذي يعاني منه ملايين البشر الذين لم تكن التغيرات في الساحة الدولية تعني بالنسبة لهم شيئا يذكر . ولا تزال الحالة

الاجتماعية والاقتصادية متردية ليس فقط في الكثير من البلدان النامية ولكن أيضا في العديد من البلدان المتقدمة النمو التي تعاني من انتكاس طال أمده . وعلى الرغم من أن فرصة السلم والتقدم لم تكن أبدا أفضل مما هي عليه الآن ، فإن التحديات المتمثلة في المظالم والفاقة ، وهي الاسباب الحقيقية لعدم الاستقرار والمنازعات ، تظل مثبطة للعزائم كما كانت من قبل .

وكانت الامم المتحدة من عدة نواح ، أكبر مستفيد من التغيرات في الشؤون الدولية . فبعد أعوام عديدة من الاستخفاف الصارخ بها بل وعدم احترامها من قبل العديدين وانعدام الثقة في قدراتها من جانب آخرين ، بدأ المجتمع الدولي يتحول الآن الى الامم المتحدة على نحو متزايد ، أبدى الجميع رغبة متزايدة في العمل عن طريق المنظمة .

ونود ، في هذا السياق ، أن نسجل تقديرنا لامينا العام السابق ، السيد بيريز دي كوييار ، على تهيئته هذه الفرصة وتوفير المزيد من الاحترام للامم المتحدة . ونود أيضا أن نعرب للامين العام الحالي ، السيد بطرس بطرس غالي عن مشاعر الاعجاب والتقدير لاتخاذه خطوات فورية لجعل هذه المنظمة جديرة بمهمتها ، وأكثر استجابة لاحتياجات العالم ، وخاصة في مجال المنازعات . ونحن نشاطره الرأي فيما يتعلق بالحاجة الفورية الى حفظ السلم وصنع السلام ، وفي التشديد بدرجة أكبر على حل المنازعات . وقبل كل شيء ، نشاطره الرأي فيما يتصل بالحاجة الى إيلاء قدر متساو من الاهتمام والانتباه للصراعات والمعاناة أينما كانت في العالم .

وما برحت الحالة في الشرق الاوسط شاغلا رئيسيا في مجال السلم العالمي . وعلى الرغم من أن العدوان غير الضروري والمجرد من أي معنى ضد شعب الكويت المسالم قد رُد على أعقابه ، فلا تزال مسألة السجناء ونزع السلاح قائمة . وقد أضافت هذه المواجهة الجديدة بُعدا آخر الى المنطقة ، التي حُرمت من السلم والاستقرار بالفعل لفترة طويلة .

ونحن نبدي كامل التقدير لجهود راعيّ الحوار الجاري بشأن الشرق الاوسط . ونأمل مخلصين أن تنزع المحادثات فتيل الصراع وتمهد الطريق للسلم في المنطقة . غير أن هذه العملية لن تنجح ما لم تعالج قضية فلسطين والاراضي العربية المحتلة ، وتكفل الحقوق الشرعية للفلسطينيين في تقرير المصير في وطنهم . وبالمثل ، يجب ضمان السلامة الاقليمية للبنان وأمن وسلامة جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل . وعندئذ فقط سيحل سلم حقيقي في المنطقة .

وفي جنوب افريقيا التي تحقق فيها تقدم نحو التغيير ، تشوّه العملية على نحو متواصل بسبب إزهاق عدد كبير من الارواح البشرية . ويجب أن تتوقف أعمال العنف كما ينبغي أن تستمر المحادثات ، ولا ينبغي أن تكبح مرة أخرى عملية التغيير الحتمية .

وإذا كانت الحرب الباردة قد وضعت أوزارها فإن آخر بقاياها مازال قائما في شكل تقسيم شبه الجزيرة الكورية . ونحن نرحب بتبادل الآراء أخيرا بين البلدين ، ونعتقد أنه سيؤدي الى التوحيد في نهاية الأمر . ونؤيد تماما الخطوات العملية التي أوضحها الرئيس روه تاي وو ، رئيس جمهورية كوريا ، في خطابه أمام هذه الدورة ، ونشاطره رؤيته بأن شبه الجزيرة الكورية ستقدم نفسها كدولة واحدة أمام هذه الهيئة في المستقبل القريب .

وكان من شأن امدادات الاسلحة على مدار السنين اتاحة الفرصة لاستمرار الصراعات في الصومال وغيرها من مناطق العالم ، على الرغم من التغيرات الرئيسية على المسرح الدولي . وكانت النتائج ، ولا تزال ، مفجعة ، ولا يسعنا إلا تأكيد الضرورة الملحة لتقديم المساعدة الانسانية وحل المشاكل .

وقد هيأ اختفاء عالم القطبين أفضل فرصة لانهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الكامل . ويجب عدم السماح بتفويت الفرصة المتاحة لتوجيه جميع الجهود والموارد من انتاج أسلحة التدمير الشامل الى خدمة الإنسانية . وفي حين جرى تخفيض للأسلحة الرئيسية ، فقد استمر انتاج وتوريد الاسلحة الأصغر في الزيادة الشديدة في أنحاء عديدة من العالم . وليس في مقدور البلدان النامية انفاق مواردها على هذه المشاريع غير المنتجة والمدمرة .

ولا تقتصر العوامل التي تسهم في المعاناة الإنسانية على مآسي الحروب . فقد تكون الحروب مفجعة وتتطلب اهتماما فوريا ، ولكن المزيد من المعاناة يحدث يوميا ويشمل ملايين الناس من العالم . وكما أن انهاء المنازعات أمر هام ، فمن الجوهري أيضا معالجة مشاكل الفاقة .

ولقد أسفر عقد الثمانينيات إن كان قد أنتج شيئا على الاطلاق - عن القليل من النتائج الايجابية في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ وبالتالي فإن الظروف المعيشية لم تصبح أفضل مما كانت في بداية القرن ، إلا بالنسبة للقلة . وإن الاستراتيجية الانمائية الدولية للتسعينات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ، والتزامات قرطاجنة المتفق عليها في مؤتمر الامم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية (الاونكتاد الثامن) ؛ وإعلان ريو الصادر عن قمة الارض ؛ ورسالة جاكرتا لمؤتمر القمة العاشر لحركة عدم الانحياز ، تدعو جميعا الى بذل جهود متجددة في ميدان التنمية الدولية في العقد المقبل .

وفي مقابل الخلفية المحبطة للآمال ، وقع حدثان هامان : إنعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه من هذا العام . لقد استرعت قمة الطفل انتباهنا على نحو جلي الى ضرورة مضاعفة جهودنا لاعطاء أطفالنا ما يحتاجونه من رعاية وعناية وتعليم ، إذا كان لنا أن نضمن للإنسانية مستقبلا أفضل .

أما قمة الارض فقد حددت لنا بوضوح المصلحة المشتركة لنا جميعا في رفاه هذا الكوكب . واعترفت بأنه ، في حين أن مسؤولية الحفاظ على التوازن الايكولوجي الدقيق تقع على عاتق كل الامم ، فإن التبعة تقع في نفس الوقت ، على عاتق أولئك المسؤولين عن تدهورها وسوء استخدامها . ولا يمكن لكوكبنا أن يتحمل بعد الآن ذلك المستوى العالي من الاستغلال . ويجب أن تتوافر الرغبة من جانب أولئك الذين يفضلون ارتفاع الطلب على الموارد الطبيعية ، على تخفيض الاستهلاك . وفي نفس الوقت ، تشتد الحاجة الى مزيد من الموارد لتحسين ظروف ، الاحتياجات لبلايين البشر في البلدان النامية - وخاصة ما يربو على ١,١ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع ، وتلبية احتياجاتهم الأساسية . وبما أن التمادي في إساءة استخدام موارد الارض المحدودة من شأنه أن يفضي الى كارثة ، فالبديل الوحيد هو توافر استعداد أكبر لتقاسم هذه الموارد .

إن المعدل السريع لنمو السكان وما ينجم عنه من زيادة في الطلب على الموارد يشكل تهديدا خطيرا للبيئة وللمستقبل أيضا . ويتعين على البلدان النامية ، حيث يعيش ٤,٣ بليون نسمة من ٥,٥ بليون هم سكان العالم اليوم ، وحيث سيضاف اليهم بلايين أخرى في العقود المقبلة ، أن تتخذ كل التدابير لضمان أن يكون النمو السكاني والتنمية متوازنين وبشكل قابل للإدامة .

وستكون العقود الثلاثة أو الاربعة المقبلة ، أشد العقود التي واجهتها الإنسانية تحديا ، لانها هي التي ستحدد إمكانية بقاء كوكبنا في المدى الطويل . وكما أن لنا مصلحة مشتركة في البيئة والرفاه الاجتماعي ، فإن مستقبلنا جميعا يرتبط أيضا

بالازدهار الاقتصادي العالمي الشامل . وقد كان للانتعاش البطيء في اقتصاد الشمال وخروجه من كساد طال أمده كثيرا أثره على كل البلدان . وبالمثل ، فإن القوة الاقتصادية للبلدان النامية تؤثر بداهة على الفرص الاقتصادية للشمال .

إن الهدف المحدد منذ أمد بعيد ، هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية لم تتوصل اليه بعد معظم البلدان المانحة ، وليس من المرجح أن يتحقق ذلك خلال القرن الحالي . وقد عُوقت المساعدة الانمائية الرسمية ، سواء من خلال القنوات الثنائية أو متعددة الأطراف ، ليس فقط من حيث بطء النمو ، وإنما أيضا من حيث بطء صرف دفعاتها ، من جراء تزايد الطرائق والمشروطيات .

وما زالت مسألة المديونية تنتظر الحل الشامل بعد انقضاء ما يربو على عقد من المناقشات . والحاجة الى تخفيف الديون ، ومتطلبات الائتمان الاضافي يجب تناولهما بأسلوب منصف وشامل . كما يجب ازالة أوجه الخلل الخطيرة في التجارة الدولية من حيث أسعار السلع الأساسية وحجم التجارة حتى تصبح أكثر استقرارا . فالتجارة هي أحد السبل القليلة المتاحة للبلدان النامية لتحقيق التقدم ، ولا ينبغي تقييدها . ومن الضروري أيضا أن يكون الحصول على المعرفة والتكنولوجيا أيسر من ذلك .

وينبغي لمناقشاتنا حول التنمية والتغير السياسي أن تأخذ بعين الاعتبار البعيدين الإنساني والاجتماعي . ذلك أن التوتر الاجتماعي وتجاهل كرامة الإنسان يتزايدان بسبب الفقر ، وارتفاع معدل النمو السكاني وما ينجم عنه من بطالة ، والهجرة والتنافس على الموارد المحدودة . ولا يمكن ضمان الرفاه الصحي للأفراد وحقوقهم إلا في وجود بيئات اجتماعية واقتصادية وسياسية وطبيعية مستقرة . ونحن نتطلع الى المؤتمر العالمي الثاني المعني بحقوق الإنسان ، المقرر عقده في عام ١٩٩٣ ، والقمة العالمية المقترحة للتنمية الاجتماعية ، لمواجهة هذه المسائل الهامة بأسلوب متكامل .

وفي بلدي بوتان ، لم تبدأ الأنشطة الانمائية إلا في فترة الستينات . ومنذ ذلك الحين ، حدثت تغيرات رئيسية ، مثل إنشاء نظام فعال للإدارة الضريبية والمالية ، وشبكة أساسية للخدمات الاجتماعية ، وطرق تربط بين جميع المراكز السكانية ، وقطاع

تصدير متنام يضم الطاقة والمعادن والمنتجات الزراعية . وقد أولينا إهتماما خاصا لتنمية الموارد البشرية والمحافظة على بيئتنا الشرية . وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزناه ، فما زالت بنيتنا الاقتصادية لا تفي بالغرض ، كما أن شبكتي الاتصالات والنقل بحاجة الى توسيع . وبالاضافة الى المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا ، تزداد المعوقات التي تواجهها بوتان بحكم كونها بلدا غير ساحلي .

وقد اضطلعت بوتان دوما بمسؤوليتها الكاملة عن تنميتها ، وستواصل تحمل هذه المسؤولية ، ولكن التقدم الذي أحرزناه حتى الآن ما كان من الممكن أن يتحقق بدون الدعم السخي الذي نتلقاه وبخاصة من الهند واليابان وسويسرا والدانمرك والكويت والنمسا والنرويج وهولندا وألمانيا والمملكة المتحدة واستراليا ومختلف وكالات وهيئات الامم المتحدة ، ولا سيما برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وصندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبرنامج متطوعي الامم المتحدة ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، وإدارة الامم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص امتنان وتقدير مملكة بوتان ، حكومة وشعبا ، لشركائنا في عملية التنمية .

وإحدى المسائل الهامة المطروحة على الجمعية هي إنشاء لجنة التنمية المستدامة . ونحن نرحب تمام الترحيب بهذه اللجنة ، ولكن يتعين علينا أن نؤكد أن ولايتها وعلاقتها بالمنظمات القائمة يجب أن تكونا واضحتين تماما ، وينبغي أن تسهم مهامها بشكل ملموس وجوهري في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . فلتكن هذه اللجنة شيئا آخر يختلف عن المنظمات الدولية العديدة التي تكافح لتحقيق التنمية .

وينبغي أن يمتد تعزيز الامم المتحدة وإعادة تنشيطها وتنظيمها الى كل الاجهزة والمنظمات التابعة لها . وفي هذا السياق ، نرحب بالخطوات المحددة التي اتخذها أميننا العام لتبسيط الاجراءات بالامانة العامة . فالامم المتحدة يجري توجيهها أخيرا

للاطلاع بفعالية بأعمالها في مجالات حفظ السلم وصنع السلم والغوث الإنساني . ونحن نحث على أن تبذل الامم المتحدة جهدا مماثلا لضمان تحسين أداء الاجهزة والوكالات العديدة العاملة في مجال التنمية ، وإعادة تنشيطها بنفس القوة .

لقد أصغينا بعناية الى مختلف الآراء المتصلة باصلاح الامم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها . وهذه مسالة بالغة الاهمية ينبغي أن تاخذ في الاعتبار التغيرات التاريخية الهامة ، وكذلك العضوية الحالية لهذه الهيئة الدولية . وهناك حاجة لايجاد توازن جديد مستنير بين الاجهزة الاساسية للامم المتحدة . فالجمعية العامة ينبغي تحميلها مزيدا من المسؤوليات ، وينبغي اعطاء محكمة العدل الدولية سلطة أكبر .

وأخيرا أقول إن الامم المتحدة لم تعد رهينة للصراع العقائدي ، وقد اكتسبت الآن احتراما وثقة جديدين . وفي حين أن هذه الفرصة لا ينبغي اضاعتها ، فمازال الطريق أمامنا طويلا ، ويجب على الامم المتحدة أن تتحرك بسرعة لكي تكون وثيقة الصلة بالمسؤوليات التي منعت لفترة طويلة من الاضطلاع بها ، وقادرة على الوفاء بها . وقبل كل شيء ، ينبغي أن تكون الامم المتحدة منصفة في تلبية تطلعات كل أعضائها ، والوفاء بآمالهم واحتياجاتهم ، كبيرهم وصغيرهم .

السيد باشوفسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، في بداية كلمتي ، أود أن أعرب عن شكرنا العميق لكل وفود الدول الاعضاء التي قررت بالاجماع تكليفكم برئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . ومن الممكن أن ينظر إلى ذلك القرار باعتباره تطبيقا للنظام الداخلي الذي ينص على أن تكون رئاسة الدورة السابعة والاربعين لممثل من أوروبا الشرقية . ومع ذلك ، أود أيضا أن أنظر اليه على أنه دعم مقدم عن دراية لكل ما قام به شعبنا لكي يضمن أن تبقى بلغاريا نموذجا يحتذى في مرحلة الانتقال الصعبة من الدكتاتورية الى الحالة السوية للدولة .

وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للسفير سمير الشهابي لاسهاماته القيمة في إنجازات الدورة السادسة والاربعين .

ويسرني أن أرحب ، باسم بلدي ، بالدول الاعضاء الجدد في الامم المتحدة . ويحدونا الامل في أن تقوم الدول الاخرى المحبة للسلم والمستعدة لتنفيذ مبادئ منظمتنا بتقديم اسهاماتها أيضا .

إن عمل منظمتنا مستمر دون انقطاع لمدة ٤٧ عاما ، وان صادفته ظروف متقلبة . ويسعدنا اليوم أن يكون بوسعنا أن نقول إن المنظمة تدخل الآن مرحلة جديدة من حياتها . فالنظام الشيوعي العدواني الذي كان قد حدد لنفسه هدف نشر صيغته في سائر أنحاء المعمورة لم يعد له وجود . وقد دفعت الشعوب التي وقعت تحت سيطرته ثمنا باهظا لتلك التجربة . وأصبحت هياكل الدولة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية كلها محطّمة ، وتدهورت البيئة . وعندما نضيف الاستثمارات الجديدة المطلوبة لتحويل الجهاز العسكرى الهائل ومخزونات الاسلحة الضخمة المتراكمة ، لتلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع ، لايسعنا الا أن نعرب عن دهشتنا إزاء هذا الاهدار في الموارد .

إن القاسم المشترك لافعال الشيوعية هو تبديد حياة الملايين من البشر . لقد تعرض أناس للقتل والتعذيب والتشويه والابعاد عن الحياة النشطة . وعلينا أن نشيد بذكراهم ، لانه من خلال معاناتهم دلل التاريخ مرة أخرى على أن العنف قد يقيم امبراطوريات حقا ولكنه لا يستطيع أن يحفظها .

وفي تقييمنا لمكانة الامم المتحدة اليوم في الحضارة الانسانية ، فإننا نتذكر أن ما ورثناه من الامبراطورية الرومانية ليس الحدود التي أقامتها جيوشها ، وإنما هو القانون الروماني والعمارة الرومانية والفلسفة الرومانية ، وكلها نتاج فكر الشعوب التي عاشت في تلك الحقبة ، ويصدق نفس الشيء على الامبراطوريات الشرقية أو الاستعمارية . إن العقل وحده هو الذي يخلف الثمار التي تبقى . ويمثل فشل الذين نشأوا نشأة سيئة ولم يحصلوا على قسط كاف من التعليم وحاولوا أن يحكموا العالم دليلا إضافيا على ذلك .

وليس من الضروري سرد مؤلفات مطولة لكي نفهم أنه من خلال تعاقب مختلف أشكال التنظيمات الاجتماعية ، لا يدوم سوى المؤسسات التي توفر أفضل الفرص لظهور الفكر وانتشاره وبقائه وتطوره . فالفكر لا يعرف حدودا محلية أو دولية . وهو الذي يوجد الروابط عبر المكان والزمان . وهو الذي يوحد حقا بين الامم . وأفضل سبيل لإعطاء زخم جديد للأمم المتحدة هو العمل على تحويلها إلى منظمة للعقول المتحدة .

إن الفرد وحده هو الذي يخلق الفكرة . وحتى في ظل السيطرة التقليدية للدولة على المجتمع ، لابد لنا من أن نسلّم بأن الانسان الفرد هو الذي يتحمّل مسؤولية صيانة الديمقراطية البرلمانية والانتاج الفعّال للسلع . ولابد من أن تكون حماية حقوق الانسان لكل فرد شرطا أساسيا لقبول أى دولة في أسرة الامم المتحدة . واليوم ، ونحن نقيّم فترة الـ ٤٧ سنة الماضية ونستشف اتجاهات جديدة ، نرى أن المهادنة في هذا المجال أمر مكلف للغاية ، والثمن لا يدفعه أولئك الذين يكرمون في معسكرات العمل في أرخبيل بحر إيجه وحدهم ، وإنما يدفعه كل واحد منا .

إننا نعرف أن النظم الشمولية تثير أزمات داخلية ودولية ، وأن قراراتها الغاشية تهدد الطبيعة ، بل وفي بعض الاحيان بقاء الإنسان نفسه .

وأود أن أشيد بالامين العام السيد بطرس بطرس غالي الذي قدم تقريره "خطة للسلام" في وقت يسود فيه مناخ جديد داخل الامم المتحدة . ويرحب الوفد البلغاري ترحيبا حارا برسالته التي تستهدف توجيه منظمتنا صوب المزيد من الكفاءة والنتائج الملموسة . وغني عن البيان ، أن الشرط الاساسي للاصلاح الذي اقترحه الامين العام هو سد الفجوة التي تفصل بين إعلانات الدول وسياساتها الحقيقية .

ويؤيد وفد بلغاريا الافكار الرئيسية التي وردت في "خطة للسلام" ، ويرحب بحقيقة أنه قد بدأت في هذه الدورة مناقشة بنّاءة على أساس هذه الخطّة . ونرى أنه سيكون من المفيد انشاء فريق عامل خاص ، للتعجيل بعملية تقييم التعليقات والمقترحات التي تقدمها الدول الاعضاء .

وبالنسبة لوفد بلغاريا تعتبر الصلة بين السلم الدولي والتنمية واحترام حقوق الإنسان مسألة أساسية . وهذه الصلة موجودة في الميثاق ، وقد أكدها اجتماع قمة مجلس الامن المعقود يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وعلينا أن نضع هذه الصلة باستمرار نصب أعيننا عندما نناقش الافكار المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية ، وحفظ السلام ، وصنع السلم .

إن الدبلوماسية الوقائية ضرورة من الضرورات . ولابد من دعم الامين العام في جهوده الرامية إلى تطوير ذلك المفهوم واعطائه أبعادا عملية . وفي هذا الصدد ، هناك مجموعة كاملة من الانشطة يمكن النظر فيها ، مثل : تجميع المعلومات المتعلقة بالمشاكل التي قد تثير صراعات ، وإقامة اتصالات مع القوى التي قد تصبح مشتركة في الصراعات ؛ وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق أو غيرها من البعثات لمدد طويلة الاجل وقصيرة الاجل على حد سواء ؛ وإرسال ممثلين خاصين ؛ ووزع مراقبين مدنيين أو عسكريين ؛ وأخيرا ، وزع قوات عسكرية إذا ما دعت الضرورة .

إن جهود الامم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية ، وإدارة الازمات ، وبناء السلم في فترت ما بعد الصراع ينبغي أن تشمل أيضا تحقيق تعاون أوسع نطاقا وأكثر فعالية مع المنظمات الاقليمية . ونحن نؤيد فكرة الامين العام الداعية إلى تحقيق استخدام أفضل لامكانيات المنظمات الاقليمية . وفي رأينا أن ذلك يتطلب إنشاء نظام لتنسيق جهود الوكالات العاملة على الصعيدين العالمي والاقليمي . ويمكن أن يبدأ هذا التنسيق من الآن فيما يتعلق بإيفاد بعثات لتقصي الحقائق ، أو إيفاد مقررين خاصين ، أو أية تدابير مماثلة . ونعتقد أنه قد تنبثق أفكار مفيدة عن مناقشة الفرص المتاحة للامم المتحدة لتعهد ببعض المهام إلى المنظمات الاقليمية وفقا لما هو منصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق . وفي الوقت نفسه ، علينا الا ننسى أن المسؤولية العليا عن صون السلم قد أنيطت بالامم المتحدة .

إننا نرى أن الخبرة المكتسبة من عمل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا مفيدة جدا . فلننشئ ، كمثال على ذلك ، منصب المفوض السامي لشؤون الاقليات القومية الذي

يمكن أن تنتدرج مهامه في إطار ميدان الدبلوماسية الوقائية ، أو نتخذ كل تدابير بناء الثقة التي تمت صياغتها خلال عملية هلسنكي ، بما في ذلك معاهدة السماوات المفتوحة التي وقعت في الآونة الاخيرة . وأستطيع أن أشير هنا إلى تدبير اقترحه وفد بلغاريا في مفاوضات فيينا ، وقد تمت تجربته بنجاح ، وهو دعوة الملحقين العسكريين المعتمدين لزيارة مناطق التوتر في البلدان الملحقين فيها . وبإدخال التعديلات الضرورية ، عندما يكون ذلك ممكنا ، يمكن أن يكتسب الكثير من هذه التدابير مركزا عالميا .

ونرى أنه يمكن أيضا استخدام العملية العكسية . ففكرة إنشاء سجل عالمي للاسلحة التقليدية يمكن تنفيذها أيضا على الصعيد الاقليمي لمنع تكدس كميات كبيرة من الاسلحة التقليدية يمكن أن تزعزع استقرار منطقة ما دون مراقبة وقائية . إن السجلات الاقليمية لن تضمن زيادة الوضوح فحسب ، ولكنها ستساعد أيضا في إنشاء وعمل السجل العالمي . وتؤكد بلغاريا مجددا التزامها بتنفيذ القرار ٤٦/٣٦ لام "الوضوح في مسالة التسلح" .

إن إصلاح الامم المتحدة لا يمكن أن يتم دون تعزيز الثقة بين الدول . ومواصلة عملية نزع السلاح ضرورية تماما إذا ما أريد الإبقاء على المناخ الجديد في العالم . ونحن نحي الرئيسين جورج بوش وبوريس يلتسين لاتخاذهما خطوات شجاعة لخفض الاسلحة النووية الهجومية والقضاء على خطر قيام محرقة نووية . ونامل أن يواصلا جهودهما ، وأن يضطلعا بهذه العملية إلى نهايتها .

وإذ يشجعنا النجاح المحرز في نزع السلاح النووي ، مدركين أن الصراعات الاقليمية لاتزال مستعرة - نرى أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة حاسمة لحل مشكلة عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل . وبلغاريا ، باعتبارها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار ، تعرف قيمتها وتؤيد الجهود الرامية إلى جعلها عالمية . ونحن نؤيد استمرار نفاذها إلى ما لا نهاية بعد عام ١٩٩٥ .

لقد شاركنا في صياغة الاتفاقية الخاصة بالاسلحة الكيميائية التي نتوقع أن نراها معتمدة في هذه الدورة . ومن على هذه المنصة ، أود أن أؤكد إرادة بلغاريا في أن تكون من بين أوائل البلدان التي توقع على الاتفاقية والتي تعمل على إدخالها حيز التنفيذ بأسرع ما يمكن .

عندما نبذل الجهود لمنع نشوب حرب عالمية يجب ألا ننسى أن حروبا اقليمية ما زالت ناشبة . وسواء كنا نتكلم عن العراق أو الصومال أو البوسنة والهرسك ، فإن العلة عالمية ، حتى وان كانت الحلول لا يمكن أن تكون سوى فردية .

منذ بداية الازمة اليوغوسلافية اتخذت بلغاريا موقفا يرمي إلى الحيلولة دون انتشار الصراع ، وإلى التعاون مع المجتمع الدولي في الجهود المبذولة لايجاد حل سياسي للصراع . لقد شاركنا في مؤتمر لندن ، الذي حفز الجهود الدولية ببدء عملية مفاوضات تحت رعاية الامم المتحدة والمجموعة الاوروبية . وبلغاريا تؤيد بقوة المبادئ التي وضعها المؤتمر لاننا نرى أنها الاساس لحل دائم وشامل للصراع .

لقد اعترفت بلغاريا بجميع الجمهوريات التي أعربت بوضوح ، وفقا للاجراءات الدستورية ، عن رغبتها في أن تصبح دولا ذات سيادة . وهذا يمكن من جمع كل أطراف

الاتحاد السابق حول طاولة المفاوضات ، لكن إذا غاب طرف أو طرفان ، سيكون من المستحيل القيام بذلك . ولذلك ، اعترفنا بالحدود الدولية القائمة ، موضحين بجلاء اننا لسنا على استعداد لاستغلال الصعوبات التي يواجهها جيراننا من أجل اغراض وطنية .

في هذا الوقت ، من الاهمية البالغة احتواء الصراع ومنع انتشاره . وقد قررت الحكومة البلغارية مواصلة العمل مع المجتمع الدولي لتنفيذ قرارات مؤتمر لندن ومجلس الامن .

وهناك طريقة إضافية ولكنها فعالة ، هي وزع بعثات دولية من المراقبين منذ نهاية العام الماضي ، أعلنت الحكومة البلغارية عدة مرات أنها مستعدة لقبول بعثة من هذه البعثات على أرضها . ونحن نؤيد المقرر الذي اتخذه مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بايفاد بعثات إلى البلدان المجاورة لصربيا والجبل الاسود ، ونحي بعثة المجموعة الاوروبية الموجودة حاليا في بلغاريا .

أود أن أذكر بأننا دعونا بعثة خاصة أخرى من المجموعة الاوروبية ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا لتقديم المساعدة إلى سلطاتنا في تنفيذ قرارات مجلس الامن التي تفرض جزاءات اقتصادية وحظرا على واردات الاسلحة إلى يوغوسلافيا السابقة .

وبينما نتكلم عن الجزاءات ، أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى أنها تؤثر أيضا على البلدان التي تطبقها . وسواء كنا نتكلم عن حالة العراق أو ليبيا أو يوغوسلافيا السابقة . فإن عددا كبيرا من المشروعات البلغارية تاثرت تاثرا خطيرا ، ولا يزال اقتصادنا كله يعاني من خسائر فادحة . وإذا أردنا أن نعاقب الطرف المذنب وحده ، فلن نكون منصفين إلا إذا وضعنا برنامج تعويضات للطرف غير المذنب .

وستواصل بلغاريا بذل جهودها لتنظيم مؤتمر يؤكد مجددا امكانية تطبيق مبادئ مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في البلقان . إن المبادرة البلغارية لإقامة محفل معني بالبلقان مثل ملموس للمبادئ العامة للوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، من حيث

انطباقها على الظروف الفعلية في البلقان . وفي هذا السياق ، يكتسب وضع تنفيذ برنامج خاص للانتعاش الاقتصادي لدول البلقان ، على غرار "خطة مارشال" ، أهمية بالغة .

إن بلغاريا تعمل على إقامة علاقات مع الدول المجاورة على أساس قانوني مستقر ، وقد أبرمنا معاهدات صداقة وتعاون وحسن جوار مع اليونان وتركيا ورومانيا ، ونحن الآن بصدد التوقيع على معاهدة من هذا النوع مع كل من البانيا وسلوفينيا وكرواتيا . إننا نريد أن نعيش في سلام وفي حالة من حسن الجوار مع كل الشعوب في منطقتنا ، بما في ذلك شعبا صربيا والجبل الاسود اللذان تربطنا بهما أواصر تاريخية عريقة . ونحن نأمل أن يجدا مكانهما في هذه القاعة مرة أخرى بأسرع ما يمكن . وسيكون هذا خير مؤشر على أن المشاكل قد حلت فعلا .

ويجب ألا ننسى وفاة الآلاف من الناس ومعاناة الملايين الآخرين وبخاصة من النساء والأطفال والمسنين ، وتدفقات اللاجئين الهائلة ، والممارسة الوحشية للتطهير العرقي . إن هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الانساني أوضحت بجلاء الحاجة الملحة لاقامة محكمة جنايات دولية يكون لها اختصاص محاكمة الأفراد الذين يرتكبون جرائم ضد السلام والانسانية . وربما يكون من الملائم تحليل امكانيات استخدام إحدى المحاكم الدائمة القائمة فعلا - محكمة العدل الدولية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان - لهذا الغرض . وعلى أية حال ، فإن هذا يتطلب مناقشة ، وبلغاريا تحبذ استمرار عمل لجنة القانون الدولي بشأن وضع مشروع نظام أساسي لتلك المحكمة .

ونعتقد أنه من الحتمي بعد الحرب الباردة تعزيز دور القانون الدولي في العلاقات الدولية . وهذا ضروري - في رأينا - لأن بنية العلاقات الدولية ثنائية الاستقطاب اختفت ، ولذلك من الضروري الاستعاضة عنها بقواعد قانونية واضحة ومحددة ، تكون أيضا معترفا بها عالميا . وعلى ذلك الأساس ، ينبغي في رأينا أن نعزز بشكل خاص التنفيذ الصارم لأحكام الميثاق ، وندعم دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية .

إن بلغاريا تؤيد بشدة جميع الاجراءات والتدابير الواردة في برنامج السنتين لعقد الامم المتحدة للقانون الدولي . ونحن مقتنعون بأن أهم جزء من البرنامج هو الجزء الذي يتناول طرق ووسائل تحقيق التسوية السلمية للنزاعات الدولية . وفي هذا السياق أود أن أبلغ الممثلين أن الحكومة البلغارية أودعت يوم ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ لدى الامين العام إعلانا بقبول الولاية القضائية الملزمة لمحكمة العدل الدولية . وفضلا عن ذلك ، سحبنا في نفس اليوم تحفظاتنا على الاحكام الاختصاصية لعدد من الاتفاقيات الدولية ، مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ، وغيرهما ، وأود أن أعرب عن تأييد الوفد البلغاري لتوصية الامين العام الواردة في الفقرة ٣٨ من تقريره "خطة للسلام" بأن تسمح الجمعية العامة للامين العام ، عملا بالفقرة ٢ من المادة ٩٦ من الميثاق ، بأن يستفيد من الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية . وهذه الامكانية من شأنها أن تعزز بشكل كبير فعالية عمل الامين العام .

لقد بدأت بياني ببعض الافكار حول دور الانسان باعتباره الكائن الحي الوحيد القادر على استخدام العقل وعلى التفكير المبدع . إن الشرف والكرامة متأصلان في كل كائن بشري ، والتاريخ يبين لنا أن جميع النزاعات مرتبطة ، بدرجة أو أخرى ، بانتهاكات حقوق الانسان . وقد أنشأت منظمتنا معايير طيبة للغاية في هذا المجال ، ويجب التركيز الآن على تحسين آلية رصد وتنفيذ المعايير القائمة .

إن الأزمات التي تلت تفكك اتحادات متعددة القوميات أوضحت الأهمية التي تتسم بها مشاكل الاقليات العرقية والدينية في الإطار العام لحماية حقوق الانسان . وفي هذا السياق ، يشعر بلدي بقلق عميق إزاء مصير الاقلية البلغارية في صربيا . ومن الأجدر بالمجتمع الدولي ألا ينسى هذه الاقلية التي حتى وإن لم تكن متأثرة بالحرب بشكل مباشر يساورها شعور له مايبرره بعدم الأمان فيما يتعلق بمستقبلها وهويتها .

لقد نجحت بلغاريا الديمقراطية في الاهتداء الى نهج مبدع وفعّال إزاء حل هذه المشاكل . فالاتراك البلغاريون لهم من يمثلهم في البرلمان الوطني ، ويتحملون نصيبهم من المسؤولية عن مستقبل بلدنا . إن التسامح العرقي سمة مميزة من سمات الشعب البلغارى . ومن أوضح الأمثلة على ذلك الطريقة التي أنقذ بها اليهود في بلغاريا إبان الحرب العالمية الثانية .

لقد اختلطت كلمتا "الحرب" و "السلم" في خطابي كاختلاطهما في الحياة الواقعية . بيد أنه من الواضح ان السلم سينتصر في النهاية لأنه في السلم فقط يثبت الانسان عقلانيته وإبداعه . ستظل ذكرى المنادين بالسلم باقية الى الأبد ، أما المنادون بالعنف فلا مكان لهم بيننا . لهذا السبب ، فإننا في بلغاريا ، ودعنا الشيوعية الى الأبد ، وانضممنا الى الأمم التي يوحدها أسلوب التفكير .

السيد سيموغيريري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أهديكم أحر التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . انني واثق بأنكم ، بفضل ما تتمتعون به من مهارة وخبرة ، ستديرون مداولاتنا بنجاح . وأود أيضا أن أشيد اشادة حقة بسلفكم ، السفير سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة السادسة والاربعين .

إنه لمن دواعي فخري وارتياحي أن تتاح لي هذه الفرصة ، أولا لكي أهنئ السيد بطرس بطرس غالي ، ابن افريقيا المرموق ، على انتخابه الذي يستحقه بجدارة للمنصب الهام ، منصب الأمين العام لمنظمتنا ، وثانيا ، لكي أعرب عن خالص تقديري له على

القيادة الجديرة بالثناء التي أبداها في الاضطلاع بواجباته . إن الخدمات القيمة التي قدمها السيد بطرس بطرس غالي الى افريقيا عبر سنوات طوال ، ولا سيما في إطار منظمة الوحدة الافريقية ، والدور المركزي الذي لعبه في عملية صنع السلم في إطار اتفاق كامب ديفيد ، وإلمامه بكل القضايا الملحة في العالم النامي ، تؤهله خير تأهيل لأرفع وأهم منصب في هذه المنظمة . نتمنى له كل نجاح ؛ فهو يحظى بثقة أوغندا الكاملة ، وبوسعه أن يعول على تعاوننا وتأييدنا المستمرين .*

وترحب اوغندا بالأعضاء الـ ١٣ الجدد في الأمم المتحدة ، الذين نتطلع الى الارتباط معهم بعلاقات وثيقة ، تقوم على المنفعة المتبادلة . من المبادئ الهامة لهذه المنظمة حق الشعوب في تقرير المصير . وقبول الأعضاء الجدد يتماشى مع هذا المبدأ .

حينما اجتمعنا هنا في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة كان ذلك في ظل خلفية اتسمت بتطورات سياسية دولية غيرت خريطة العالم تغييرا عميقا . وخلال العام الماضي ، ازدادت سرعة تحول العلاقات الدولية وأذن ذلك ببدء نمط جديد من العلاقات . فنحن نشهد الآن علاقات تتسم بتعاون اكبر تحل محل الحرب الباردة بين الشرق والغرب . وقد حل الحوار والجهود المشتركة محل الريبة المتبادلة والنزاع وما يقترن بهما من سباق للتسلح بين القوى العظمى . وتراجعت الدكتاتوريات أمام الديمقراطيات ، وأضحت النزاعات تحسم عن طريق الحوار .

وأوغندا ، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز ، كانت دائما تحث الدول الكبرى على وضع حد لتنافسها ، وتوحيد جهودها من أجل تعزيز السلم والامن الدوليين وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل البلدان على النحو الذي يتوخاه الميثاق .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد كالباجي (سري لانكا) .

ومن ثم ، فإننا نرحب بالعلاقات السلمية التي بدأت تنشأ بين الدول الكبرى . وبالتالي أصبح لدينا ما يبرر الأمل في أن يحظى الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شتى أرجاء العالم بأولوية قصوى . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة بشكل خاص الى الخطاب الهام الذي أدلى به الرئيس الامريكي جورج بوش في هذه الدورة للجمعية العامة ، والذي طرح فيه أفكارا جديدة حول التعاون الاقتصادي الدولي . وهي أفكار تستحق الدراسة الجادة .

وكما تذكرون ، فإن الانقسامات التي سادت إبان الحرب الباردة عرقلت جهود المنظمة في سبيل الاضطلاع بولايتها . إلا أن تطابق الاهداف الآن بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، على النحو الذي تصوره الآباء المؤسسون ، يسر الدور المركزي الذي تلعبه الامم المتحدة في إيجاد الحلول لمختلف الازمات الاقليمية . فسواء في يوغوسلافيا أو في كمبوديا أو الصومال ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، أصبح في إمكان الامم المتحدة الآن أن تعالج الاسباب الجذرية للازمات ، دون أن تعاق جهودها بالخلافات العقائدية بين أعضائها .

ومع ازدياد الثقة في الامم المتحدة ازدادت المسؤوليات التي تطالب المنظمة بالاضطلاع بها ، رغم أن مواردها لا تزال محدودة . وهناك حاجة ملحة الى تعزيز المنظمة واعادة تشكيلها على نحو مناسب وتزويدها بكل الوسائل الكافية لتمكينها من التصدي للتحديات التي تواجهها .

ومن الحيوي أن يتحسن تمثيل أجهزة الامم المتحدة لكي تتمكن من خدمة مصالح وتطلعات جميع أعضائها . وينبغي أن يتمثل الهدف في إضفاء مزيد من الديمقراطية والشفافية على عملية صنع القرار في الامم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الامن . واوغندا ، إذ تأخذ ذلك بعين الاعتبار . ستدرس بإيجابية المقترحات المختلفة الرامية الى اصلاح الامم المتحدة ، ومن ثم ، فإننا مستعدون لدراسة المقترحات الرامية الى إصلاح وتوسيع مجلس الامن بحيث يعكس الواقع المعاصر ، بما يؤدي الى تمثيل أكثر انصافا وتوازنا ، دون التضحية بقدرته وكفاءته .

إن الهيكل الحالي لمجلس الأمن يجسد الواقع الذي كان قائما في عام ١٩٤٥ والحرب الباردة التي تمخضت عنه . فقد عُينت بعض البلدان أعضاء دائمين بسبب قدرتها ،آنذاك ، على الاسهام في صون السلم والأمن الدوليين وفي درء خطر الحرب . ويتعين علينا هنا أن نسجل ، مع التقدير ، أن هياكل المنظمة قد أوفت بالتزاماتها الأساسية على أكمل وجه ، وأنها بصفة خاصة ، حمت المجتمع الدولي من حرب عالمية ومن كارثة نووية .

إلا أنه يجب التسليم بأننا على مشارف حقبة تتسم فيها قضايا جديدة ، مثل التنمية والحماية البيئية والتقدم التكنولوجي ،باهمية حاسمة في العلاقات الدولية ، وتؤثر على الأمن في العالم . لذا ، فإننا نعتقد أنه من الضروري استعراض معايير العضوية الدائمة في مجلس الأمن ،بحيث تأخذ في الحسبان قدرة البلدان على الاسهام في هذا الصدد .

وإذا كان الامر يتعلق فقط بالمسؤولية ، فإن الدول الاعضاء التي ستعتمد عليها منظمتنا على نحو متزايد كمصدر رئيسي للإسهامات في تنفيذ جدول أعمالها الجديد للقرن القادم ، لابد وأن يكون لها كلمة في هياكل صنع القرار في الامم المتحدة .

ثانيا ، من المهم كذلك ، عند إجراء أي اعادة تشكيل للمجلس أن نضع في الاعتبار أن يكون لكل منطقة رئيسية عضو دائم يعين عن طريق التشاور مع المجموعات أو المنظمات الاقليمية ذات الصلة . والمعيار الهام الذي ينبغي أن يؤخذ في الحسبان هو أن أي بلد ، كبير أو صغير ، يسعى الى أن يصبح عضوا في مجلس الامن ، يجب أن يتقبل بالكامل القيم التي تشكل أساس تفويض الامم المتحدة في تحقيق السلم واحترام حقوق الانسان وتحقيق الديمقراطية وغير ذلك من المعايير الدولية المقبولة ، وأن يعمل وفقا لهذه القيم . ونعتقد أن هذا من شأنه أن يعزز ثقة أعضاء المنظمة في المجلس ، ويزيد مقبولية قراراته .

ولئن كان التقارب بين الدولتين العظميين ، بالإضافة الى المناخ الدولي السائد قد ساعدا في حل صراعات طال أمدها فلا ينبغي أن يجعلنا ذلك نركن الى الرضا عن الذات . فلا تزال توجد عقبات عديدة هائلة يجب التغلب عليها في سعينا لتحقيق نظام دولي جديد أكثر سلما وأمنا وعدالة وإنصافا ، وجنبا الى جنب مع زيادة التكامل فيما بين الدول وزيادة الحكم الديمقراطي ، نرى قوى طاردة تمزق الدول والمجتمعات ، سواء في اوروبا أو في البلدان النامية .

إن عددا كبيرا من هذه الصراعات تحركه خلافات عرقية أو دينية أو عنصرية أو غير ذلك من الخلافات الطائفية ، وتؤدي الى ضياع أرواح كثيرة والى معاناة أعداد كبيرة من الأبرياء من التشرد ، وتدمير الهياكل الاساسية الاجتماعية والاقتصادية وانهيار القانون والنظام ، ونقص الغذاء والخدمات الطبية والمأوى . ومن الواجب أن تكون هذه الصراعات محور الاهتمام في مداولاتنا . وعند التصدي لهذه الصراعات يحق للمجتمع الدولي أن يلح على حلها بسرعة وعلى نحو سلمي ، وأن يلجأ الى الاليات التي يراها عملية عندما يخف الى نجدة المعانين ويمدهم بالمساعدة الانسانية . وينبغي ألا تستخدم السيادة الوطنية ذريعة لمنع تقديم المساعدة الانسانية اللازمة للابرياء .

وفي جنوب افريقيا ، شجعتنا الخطوات الايجابية التي اتخذها السير دي كليرك لتفكيك جهاز الفصل العنصري . إن الغاء الركائز التشريعية للفصل العنصري ، وهي قانون تسجيل السكان وقانون مناطق المجموعات وقانون الاراضي ، وما تبع ذلك من عقد مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا ، جعلانا نامل في إننا أخيرا بدأنا التحرك في عملية لا رجعة فيها صوب إنشاء جنوب افريقيا متحدة غير عنصرية وديمقراطية . ولذلك شعرنا بأسف عميق لأن العملية تقوضت فيما بعد وتعرضت للخطر من جراء العنف الذي أودى بحياة الآلاف من المواطنين السود . إننا نذكر مذبحة بويباتونغ التي حدثت في وقت مبكر من هذا العام ، والمذبحة التي حدثت مؤخرا في بانتوستان سيسكي . إن إخفاق حكومة جنوب افريقيا في منع واحتواء العنف آثار الشكوك في التزام حكومة بريتوريا بعملية التفكيك الكامل للفصل العنصري ، وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي في البلاد .

نحن نرحب بالمحادثات التي جرت مؤخرا بين السيد نيلسون مانديلا والسيد دي كليرك ، للخروج من المأزق ، وينبغي أن تعطى هذه المحادثات دفعة جديدة للعملية . ويجب على حكومة دي كليرك أن تتخذ خطوات جادة لاحتواء أعمال العنف ولاستعادة الثقة في عملية التفاوض . وينبغي لها أيضا أن تطلق دون إبطاء سراح السجناء السياسيين المتبقين . إننا نشيد بقرار الامم المتحدة بوضع مراقبين في جنوب افريقيا في هذا الوقت لرصد الحالة وللمساعدة في عملية التغير الديمقراطي . ولا نزال مقتنعين بأن هناك حاجة الى عدد أكبر من المراقبين ، حتى نضمن الوجود الدولي الفعّال .

لقد كانت منظمتنا في طليعة النضال ضد الفصل العنصري ، ويتحتم عليها أن تواصل السير في هذا الطريق حتى يتحقق الهدف . ولا يزال موقف اوغندا يتمثل في أننا لن نبلغ الهدف إلا إذا الغى دستور الفصل العنصري وحل محله دستور يضمن حقوق الانسان والحريات الاساسية لكل سكان جنوب افريقيا على قدم المساواة . ولئن كان من المقبول أن تُلغى الجزاءات تدريجيا استجابة للتقدم المحرز ، فإننا نعتقد أنه ينبغي

للمجتمع الدولي أن يظل مبقيا على الضغط اللازم ، حتى تستمر حكومة جنوب افريقيا في المفاوضات بنية حسنة . ومن الضروري أن يتم الاتفاق على دستور يحظى بأكبر قدر من توافق الآراء . ولتحقيق هذا الهدف يصبح من الضروري أن تشارك جميع الأطراف في جنوب افريقيا في المفاوضات كما يجب على القادة في جنوب افريقيا وعلى المجتمع الدولي ألا يدخروا أي جهد في تشجيع جميع المشاورات اللازمة ، حتى لا تشعر أي مجموعة لها شأن بأنها أهملت .

إن أحداث جنوب افريقيا تؤثر تأثيرا كبيرا على تطور الأحداث في أماكن اخرى في الجنوب الافريقي . فلقد كان الفصل العنصري دائما مصدر عدم استقرار في المنطقة ، وبصفة خاصة في دول خط المواجهة ، وكانت انغولا وموزامبيق من أكثر البلدان تأثرا . فعلى مر السنين تعرض هذان البلدان لحملة لزعزعة الاستقرار شجعت على نشوب صراعات داخلية بين الاشقاء . ويسعدنا أن نلاحظ أن التقدم قد أحرز في كل من البلدين صوب المصالحة والحل الشامل للصراعات الداخلية . لقد أجرت انغولا اخيرا انتخابات شاركت فيها جميع الاحزاب . كما أسهمت الامم المتحدة إسهاما كبيرا ، عن طريق بعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا ، في تهيئة مناخ يساعد على المصالحة . وفي موزامبيق توصلت الحكومة وحركة المقاومة الوطنية في موزامبيق الى اتفاق وردت تفاصيله في الاعلان المشترك الذي وقع في روما ، ونحن نرحب بذلك الاتفاق ، ونأمل أن يوقع قريبا اتفاق بوقف إطلاق النار ، بغية تسهيل عملية الانتخابات وتمهيد الطريق نحو سلم دائم .

لقد تحملت موزامبيق وانغولا وغيرهما من دول خط المواجهة ، عبء النضال ضد الفصل العنصري . وفي هذه العملية دمرت هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحتاج اقتصاداتها الى وقت طويل لكي تنتعش . كما أن الجفاف الطويل الذي يتعرض له في الوقت الحالي ، يضاعف من مشاكلها . وأود أن أناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الضرورية ، اللازمة للتنمية والانتعاش الاقتصادي في هذه البلدان .

وفي الصومال تحدث مأساة لها أبعاد هائلة ، فهي من جانب ، من صنع الانسان ، ويضاعف منها الجفاف من جانب آخر . وقد بذلت منظمة الوحدة الافريقية والقادة

الافارقة ، في الإطارين الاقليمي ودون الاقليمي ، جهودا مضنية لحل الخلافات السياسية القائمة ، ولكن هذه الجهود لم يكتب لها النجاح . وفي يوم السبت الماضي ، قام الرئيس موسيفين رئيس بلادي ، بغية تعزيز الحوار بين الطرفين ، بإجراء مناقشات مع رئيس الصومال المؤقت علي مهدي ، والجنرال فرح عيديد ، ممثل المؤتمر الصومالي المتحد ، ضمن آخرين ، وناشد الطرفين حل خلافاتهما .

إن هذا الصراع جلب البؤس للشعب الصومالي وأدى الى خسائر فادحة في الأرواح . والمشكلة الرئيسية الآن ، هي أن القتال المستمر يجعل توزيع الغذاء عملية صعبة للغاية . إننا نناشد الجماعات المختلفة في الصومال أن تضع نهاية لهذا الصراع . ونشيد بجهود الأمم المتحدة ووكالاتها ، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، لتوفير المساعدة الانسانية ، ونطالب المجتمع الدولي بأن يزيد الدعم في هذا المسعى . ونناشد الجماعات المختلفة المتورطة في القتال في الصومال أن تتعاون مع الأمم المتحدة ، وأن تعمل من أجل المصالحة الوطنية . كما نؤيد النداء الذي وجهه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، الرئيس عبده ضيوف رئيس السنغال ، لعقد مؤتمر دولي بشأن الصومال ، بعد أن يعد له الإعداد اللازم .

يشير الأمين العام في تقريره السنوي وفي "خطة للسلام" الى دور الجهود الاقليمية ودون الاقليمية في التخفيف من حدة التوترات والتوصل الى حلول طويلة الأجل ، ونحن نوافق على ملاحظات الأمين العام .

وفي شرق افريقيا ، قطعت جهود رؤساء دولنا شوطا بعيدا صوب إيجاد حلول طويلة الأجل للمشكلات الاقليمية ، وبصفة خاصة مشكلة اللاجئين .

وقد كانت اللجان المشتركة بيننا وبين جيراننا مفيدة للغاية بوصفها تدابير لبناء الثقة . وينبغي للأمم المتحدة أن تساند جهودنا .

بالنسبة لليبريا ، ستواصل أوغندا دعم مبادرة المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، الرامية إلى ايجاد تسوية سلمية . وينبغي للأطراف الليبرية أن تتعاون مع فريق مراقبة وقف إطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، وأن تلتزم بشروط الاتفاق الذي توصلت اليه في ياموسوكرو ، والذي صودق عليه مؤخرا في قمة المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في داكار ، وبخاصة بالنسبة لتسريح القوات والانتقال السلمي إلى الحكم الديمقراطي . وهناك حاجة أيضا لمشاركة نشطة من جانب الأمم المتحدة لمساعدة المنطقة دون الاقليمية على الحيلولة دون تردي الحالة .

ما فتئ الصراع في جنوب السودان يشكّل مصدر ألم لنا . فقد عانى سكان هذه المنطقة طويلا من ألم الحرب وما صاحبها من خسائر في الأرواح ومشاكل لاجئين ومشردين . إن الطريق إلى حل طويل الأمد يكمن في الحوار والمصالحة بين الأطراف في السودان . والوقت عامل أساسي في هذه الحالة . وأوغندا تقدّر وتشجع جهود الرئيس بابنغيدا وجهود منظمة الوحدة الافريقية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية . وأود أن أسجّل امتناننا للمجتمع الدولي الذي خفّ لاغاثة السكان المدنيين بمساعدة انسانية . ويحدونا الأمل أن تيسّر الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان الجهود الدولية للإغاثة الانسانية وهي جهود معلّقة الآن للأسف ، حيث لا يصل إلى السكان المتضررين سوى قدر قليل من المساعدة .

تشيد أوغندا بالمبادرات الاقليمية والدولية المثمرة لحل الصراع الاجتماعي والمسلح في رواندا . وأوغندا تسلّم بالحوار الدائر بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية بوساطة تنزانيا ، وفقا للاتفاقات والتوصيات التي جرى التوصل إليها في مؤتمرات اقليمية وبرعاية منظمة الوحدة الافريقية وتؤيد هذا الحوار . كما أنها تقدّر الدور البنّاء والمفيد الذي قام به المراقبون الدوليون في هذه المفاوضات .

بالنسبة للصحراء الغربية ، لا يزال قرار مجلس الامن ٦٩٠ (١٩٩١) الاساس الوحيد المقبول لحل المشكلة . ويحدونا الامل أن تذلّل في القريب العاجل العقبات المتصلة بمعايير الاهلية للتصويت ، لتصبح الطريق ممهدة لإجراء الاستفتاء الذي توخته خطة التسوية .

مافتئت أزمة الشرق الاوسط ، وجوهرها القضية الفلسطينية ، من أصعب المشاكل المطروحة على جدول أعمال الامم المتحدة . وسيبقى السلام في تلك المنطقة سرابا إلى أن يوجد حل لهذه القضية . لذلك رحبت أوغندا بمبادرة الولايات المتحدة في بدء مفاوضات بين جميع الأطراف المعنية ، ابتداء بمؤتمر مدريد الذي عقد في العام الماضي . وفي حين أننا نأسف لعدم إحراز طفرة حتى الآن ، فإننا نشعر بالتشجيع لأن الحوار لا يزال مستمرا . وندعو الأطراف الى المثابرة على المفاوضات ، وإزالة الشكوك المتبادلة ، وتوليد الثقة ، وتناول القضايا الحقيقية التي تؤدي إلى ايجاد حل شامل وعادل ودائم .

ترحب أوغندا باستعادة الكويت استقلالها الذي لعبت فيه الامم المتحدة دورا رئيسيا . ويحدونا الامل ، وقد وضعنا حرب الخليج وراء ظهورنا ، أن تتمكن بلدان المنطقة من استعادة الازدهار وإعادة تركيز طاقاتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبالنسبة لقبرص ، نؤيد جهود الامين العام الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ الاساسية لتسوية شاملة . ولا نزال على موقفنا المتمثل في أن التسوية ينبغي أن تضمن سيادة قبرص ووحدتها وسلامتها الاقليمية .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، تواصل أوغندا تأييدها لتطلعات الشعب الكوري إلى إعادة الوحدة سلميا . ونود أن نشجعه على الحوار من أجل هذا الغرض* .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

في كمبوديا ، نلاحظ التقدم الذي أحرزته سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ، في تنفيذ الاتفاقات الخاصة بالتسوية السياسية الشاملة . إلا أن من دواعي أسفنا أن هناك مشاكل بالنسبة للمرحلة الثانية من وقف إطلاق النار ، تتعلق بإعادة تجميع القوات المسلحة وإيوائها ونزع سلاحها . ونحن ندعو جميع أطراف الاتفاقات أن تفي بالتزاماتها لتتسنى عودة السلم والاستقرار إلى ذلك البلد .

تشعر أوغندا بقلق بالغ بسبب استمرار الصراع في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة . فقد كانت يوغوسلافيا دعامة من دعائم حركة بلدان عدم الانحياز . وقد قدّمت الكثير إلى الحركة وإلى الكفاح من أجل استقلال دولنا ، عندما كانت الحرب الباردة في ذروتها . لذلك ، فمن دواعي ألمنا الشديد أن نرى يوغوسلافيا ، في تفككها ، وقد أصبحت منطقة عدم استقرار وصراع وحرب نتيجة لخلافات إثنية ودينية . إننا نرفض فكرة "التطهير الإثني" بوصفها تتعارض والمعايير المقبولة .

تعمل قوة الأمم المتحدة للحماية في ظل ظروف خطرة وشاقة للغاية . وهي تستحق منّا أقصى دعم في مساعيها لاستعادة السلم إلى المنطقة ، وإننا ندعو الأطراف للسير على طريق السلم والمصالحة .

وفي ميدان نزع السلاح ، ترحب أوغندا بالنهاية الناجحة للمفاوضات المتعلقة باتفاقية الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، والتي ستقدم إلى الجمعية في هذه الدورة لاعتمادها . وأوغندا ، بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار ، تتطلع أيضا إلى المشاركة النشطة في الإعداد للمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد عام ١٩٩٥ والذي سيتخذ قرارا بشأن تمديد فترة المعاهدة . ويحدونا الأمل أن يؤدي الاستعراض إلى تعزيز المعاهدة بإزالة الاختلالات الحالية ، وأن يسفر عن مزيد من المساعدة إلى البلدان النامية في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية .

يسعد أوغندا أن ترى مسألة حقوق الانسان تحتل مكان الصدارة على جدول الأعمال الدولي . وإننا نولي أولوية عليا لهذه المسألة في سياساتنا المحلية والخارجية على حد سواء . وكجزء من التزام حكومتي بتحقيق هذا الهدف ، فإن أحد شواغلها تعزيز سلطة

القانون وتعزيز قدرتنا على إعمال هذه الحقوق . ونحن نرى أن التدريب المناسب للقائمين على تنفيذ القانون مسألة حيوية . لذلك ، فقد أولينا هذه المسألة الأولوية اللائقة في برامجنا . وقد شرعت أوغندا حاليا في عملية لسن دستور جديد يشتمل على ضمانات لحقوق الانسان الاساسية والحريات السياسية . وأود أن أسجل رسميا تقديرنا لتلك البلدان التي قدّمت لأوغندا المساعدة في هذا المجال .

تتطلع أوغندا إلى المؤتمر العالمي الثالث المعني بحقوق الانسان والمقرر عقده في فيينا في العام القادم . وينبغي أن يوفر لنا هذا المؤتمر فرصة لتعزيز إعمال صكوك حقوق الانسان الموجودة ، ووضع معايير جديدة ، حيثما اقتضى الأمر ، ودراسة العلاقة الأصيلة بين حقوق الانسان والتنمية دراسة وافية .

جرى التشديد على وجوب أن يكون الناس محور التنمية . إننا نوافق على ذلك . وهذا يتطلب منّا كفاحا لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع الناس . والتزامنا المعلن بحقوق الانسان والديمقراطية لا يمكن أن يُحمل محمل الجد إلا إذا قابله التزام مساو بمعالجة مشاكل التخلف ، والفقر الجماعي والبؤس الاجتماعي ، التي تحاصر الغالبية العظمى من سكان العالم . فالسلم الدائم لا يمكن إقامته إلا على أساس صلب من التقدم الاقتصادي فيما بين الأمم وداخلها .

من المؤسف أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تزداد استفحالا ونحن على مشارف الالف عام المقبلة . ولا يزال المناخ الخارجي العام غير مؤات ، حيث تواجه معظم بلداننا معدلات متدهورة للتبادل التجاري وعبء دين معوّق ، وتقلُّص تدفق الاموال المخصصة للتنمية . وبينما يزداد التكامل في العملية الانتاجية والطابع العالمي للتجارة العالمية فإن الاتجاه إلى تهميش أقل البلدان نموا لا يزال مستمرا .

وتثير الحالة الاقتصادية في افريقيا قلقا عميقا . وقد وصف الامين العام في تقريره السنوي محنة افريقيا وصفا دقيقا عندما قال إن :

"معظم البلدان الافريقية أفقر اليوم مما كانت عليه عندما نالت استقلالها في أواخر الخمسينات وفي الستينات . والقارة بمجملها تضم ٣٢ بلدا من أقل البلدان نموا في العالم التي يبلغ عددها ٤٧ بلدا . وافريقيا هي المنطقة المنخفضة الدخل الوحيدة في العالم التي يرجح أن يزيد فيها بحلول عام ٢٠٠٠ عدد السكان الذين يعانون الفقر ، إذا استمر الاتجاه الحالي على ما هو عليه . وهي أيضا المنطقة الوحيدة في العالم التي تعادل ديونها الاجمالية ناتجها الاقتصادي أو تزيد عليه . وإن زخم التعددية السياسية في افريقيا الذي يمكن ملاحظة تباشيره ، لا يمكن أن يتحمل الهجمة المستمرة للتصحر والمجاعة والحرمان . فالفقر تربة غير صالحة للديمقراطية . وهو يولِّد سعيا لتأمين البقاء لا يمكن أن تكبحه حدود وطنية . والبلدان الافريقية في حاجة إلى أن تصبح مالكة لمقدّراتها الاقتصادية ضمن إطار عالمي أكثر دعما" . (A/47/1 ، الفقرة ٦٣)

واستجابة لهذه المحنة ، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، في إطار القرار ١٥١/٤٦ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الذي يهدف إلى التعجيل بتحويل الاقتصادات الافريقية وتكاملها وتنوعها . كما يهدف البرنامج الجديد إلى تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي للناتج القومي الاجمالي يبلغ حوالي ٦ في المائة في العام ، على مدى العقد ، مع إيلاء الاهتمام الخاص لأهداف مثل زيادة متوسط العمر المتوقع ، وتخفيض معدلات وفيات الاطفال والامهات ، والنهوض بالصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم الأساسي والمأوي .

ولقد اضطلعت معظم البلدان الافريقية بإصلاحات كبرى لسياساتها وآلياتها الاقتصادية الداخلية . ففي أوغندا ، على سبيل المثال ، نلتزم بتحرير الاقتصاد ، كما قمنا بوضع مدونة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية . ولن تكون هذه الاصلاحات مجدية ما لم تكن البيئة الاقتصادية الخارجية داعمة وما لم تكن هناك استجابة ايجابية تتخذ شكل زيادة في الاستثمارات والتجارة . ولعلكم تتذكرون أن برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ لم يحقق أهدافه لأن المجتمع الدولي لم يوفر الموارد اللازمة . ومن ثم ، فإن نجاح البرنامج الجديد يقتضي أن تتوفر لدى شركائنا الإرادة السياسية في الوفاء بالتزاماتهم .

وتوفر خطة العمل على نطاق المنظومة ، المعروضة على الجمعية العامة إطارا تركّز من خلاله منظومة الامم المتحدة المزيد من الاهتمام على افريقيا . وفي هذا الصدد ، ترحب أوغندا أيما ترحيب بالمؤتمر الدولي لمساعدة الاطفال الافارقة ، المقرر عقده في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ، ونثني على منظمة الامم المتحدة للطفولة ، لما اضطلعت به بالفعل من أعمال تحضيرية لهذا المؤتمر .

ونهيب بالوكالات الدولية أن تخصص موارد لتنفيذ البرنامج الجديد . وفي هذا الصدد ، نثني على البرنامج الخاص لافريقيا جنوب الصحراء ، التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية . ونود أيضا أن نسجّل تقديرنا لحكومة اليابان لاتخاذها الخطوات الأولية والترتيبات لاستضافة مؤتمر بشأن التنمية في افريقيا في عام ١٩٩٣ تشارك فيه البلدان الافريقية ومانحو المعونة الرئيسيون والوكالات الدولية ، لمناقشة سُبل ووسائل التعجيل بالتنمية الاقتصادية في افريقيا .

وقد عقد في العام الماضي مؤتمران رئيسيان هما مؤتمر الامم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية (الاونكتاد الثامن) ، ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي تُوِّج بجدول أعمال القرن ٢١ . ومن الضروري أن نحافظ على الزخم الذي تحقق في ريو وفي الاونكتاد الثامن باتخاذ تدابير لتنفيذ هذه القرارات . وقد أرست قمة ريو صلة واضحة بين التنمية والنمو والبيئة ، وأكدت على ضرورة مساعدة البلدان

النامية على تحقيق التنمية المستدامة . ونأمل أن تُختتم جولة أوروغواي بنجاح في وقت قريب ، وأن تزيل العوائق التي تحول دون وصول منتجاتنا إلى أسواق البلدان الصناعية .

وفي التقرير المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) الذي صدر باعتباره متابعة للبيان الذي اعتمد في ختام اجتماع القمة التاريخي الذي عقده مجلس الامن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، يتناول الامين العام اقتراحاته بشأن كيفية تعزيز دور الامم المتحدة في صون السلم والامن الدوليين . ويتضمن التقرير عددا من الاقتراحات المفيدة بشأن الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وبناء السلم ، ودور المنظمات الاقليمية ، وهي اقتراحات ستعزز فعالية الامم المتحدة إذا اعتمدت . ونحن نوافق على أن الترتيبات الاقليمية تتوافر لديها ، في كثير من الحالات ، امكانية للإنذار المبكر والرصد ، ونزع فتيل حالات الصراع ، وهي امكانية ينبغي استغلالها . وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يساعداها على تحسين هذه القدرة .

فمنظمة الوحدة الافريقية ، على سبيل المثال ، تسعى إلى انشاء آلية لمنع الصراعات وإدارتها وحسمها . ومن شأن هذه الآلية أن تعزز قدرات منظمة الوحدة الافريقية في مجال حفظ السلام . وأية مساعدة تقدّم في هذا الشأن ستكون استثمارا هاما ومفيدا في مجال السلم والتنمية في افريقيا .

وأود أن أؤكد ، كما أشار الامين العام في تقريره السنوي ، أن التخلف والفقر يشكلان مصدرين أساسيين للصراع . وقد اضطلعت الامم المتحدة ، من خلال صياغتها وتنفيذها لسياسة الاقتصاد الكلي ، بدور مركزي في تحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن القضايا الانمائية . ووفقا لما يتوخاه الميثاق يجب أن تواصل المنظمة القيام بهذه المهمة ، وبخاصة في هذا الوقت الذي تعيد فيه العديد من البلدان النامية تشكيل هياكلها بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي . وينبغي لنا بالتالي أن نعمل على الدمج بين خطة للسلام وجدول أعمال التنمية ، وفي تعزيز قدرات المنظمة على صنع السلم وحفظه لا ينبغي لنا ، عن طريق السهو أو الخطأ ، أن نقلص اهتمام الامم المتحدة

بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية . ومن الواضح أن الترابط الوثيق بين التنمية والسلم يقتضي معالجتهما في إطار جدول أعمال مشترك .

إننا نقف عند منعطف حاسم في التاريخ ، خاصة وأن فترة الانتقال العالمية التي نقف على أعتابها ، تتميز باتجاهات متناقضة . بيد أن مفترق الطرق هذا يتيح فرصة فريدة للأمم المتحدة لتحقيق الأهداف المتوخاة في الميثاق . وستتوقف قدرة الأمم المتحدة على المساهمة في خلق عالم أفضل للقرن الحادي والعشرين ، عالم تراعى فيه مصالحنا جميعا بالقدر الكافي ، على الهياكل التي ننشئها الآن . وسوف يكون حكم التاريخ علينا قاسيا إذا ما أخفقنا في تشييد أسس راسخة لصرح المستقبل . ذلك هو التحدي الذي نواجهه .

البند ١٤٦ من جدول الأعمال

تقديم مساعدة طارئة إلى باكستان : مشروع القرار (A/47/L.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بهذا البند ، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صادر بوصفه الوثيقة A/47/L.2 .

وأعطي الكلمة لممثل تركيا ليعرض مشروع القرار .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الشهر الماضي ، أحدقت بباكستان كارثة طبيعية ذات أبعاد هائلة . فقد أدى هطول الامطار الغزيرة في المناطق الشمالية من باكستان إلى حدوث فيضانات هائلة اسفرت عن وفيات عديدة وأضرار مادية بالغة . ونتيجة لهذه الكارثة لقي أكثر من الف شخص حتفهم ودمّرت عشرات الالوف من المنازل . وبالاضافة إلى الاضرار البالغة التي لحقت بالجسور والطرق وخطوط السكك الحديدية وكذلك شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، أصبح زهاء ستة ملايين شخص بلا مأوى .

وبالرغم من اتخاذ حكومة باكستان تدابير عاجلة لتخفيف معاناة الضحايا ، فمن الواضح أنه ، نظرا لضخامة الكارثة ، لن تكون الجهود الوطنية وحدها كافية . وثمة حاجة ملحّة لان تقوم الحكومات وغيرها من المنظمات بتقديم المساعدة الدولية .

واستجابة لهذه الحاجة يشرّفني ، أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون "تقديم مساعدة طارئة إلى باكستان" الوارد في الوثيقة A/47/L.2 ، نيابة عن البلدان الـ ٦٣ المقدمة له . وقد قررت البلدان التالية أن تنضم إلى قائمة المقدّمين الواردة في الوثيقة : الاتحاد الروسي ، واثيوبيا ، والاردن ، والامارات العربية المتحدة ، وأوغندا ، وبروني دار السلام ، وبوتان ، وجزر البهاما ، والجماهيرية العربية الليبية ، والسلفادور ، والسودان ، وغواتيمالا ، وغينيا - بيساو ، وقبرص ، والكويت ، ومالي ، ومدغشقر ، واليمن .

يتألف مشروع القرار من أربع فقرات للديباجة ، وخمس للمنطوق . وهو يطلب إلى الامين العام أن يقوم ، بالتعاون مع أجهزة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة ،

وبالتعاون الوثيق مع السلطات الحكومية ، بتقديم المساعدة في جهود الاصلاح التي تبذلها حكومة باكستان . وهو يرجو أيضا من جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات الحكومية الدولية الاخرى أن تقدم الدعم الطارئ إلى باكستان للتخفيف من الاعباء الاقتصادية والمالية عن شعب باكستان .

ويعرب مشروع القرار على نحو ملموس عن تعاطفنا العميق مع الضحايا في أوقات المحنة التي يمرُّون بها . ويظهر في نفس الوقت استعدادنا للإسهام ماديا ومعنويا صوب إعادة تأهيل الملايين الذين تشتتت حياتهم بصورة قاسية .

وإنني على ثقة من أن الجمعية العامة ، تمسكا منها بمبدأ التضامن الدولي مع ضحايا الكوارث ، ستسارع إلى تقديم المساعدة إلى باكستان حكومة وشعبا ، وستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/47/L.2 .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/47/L.2 ؟

اعتمد مشروع القرار A/47/L.2 . (القرار ٣/٤٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم على القرار الذي اعتمد توا . وأود أن أذكّر الوفود ، بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، نقتصر بيانات تعليل التصويت على ١٠ دقائق ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد سرينيفاسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء تأييدا لمشروع القرار A/47/L.2 ، المعنون "تقديم مساعدة طارئة إلى باكستان" .

لقد تأثرت الهند تأثرا عميقا بالدمار والخراب اللذين لحقا بباكستان نتيجة للفيضانات التي لم يسبق لها مثيل في ذلك البلد . إن بعض أجزاء من الهند قد تأثرت بشدة أيضا من جرّاء الأمطار والفيضانات . ورغم هذا كانت الهند من أوائل البلدان التي سارعت إلى تقديم مساعدة طارئة إلى باكستان بمجرد معرفة حجم الدمار .

لقد قامت عدة بلدان أخرى بمد يد المساعدة ، وانه لمن الملائم أن تثني الجمعية العامة على هذه الجهود ، وأن تطلب من الآخرين أن يقدّموا الدعم لباكستان لتخفيف معاناة المنكوبين .

لكن وفد بلادي يشعر بخيبة الأمل لأن باكستان رأت أن تشير إشارة لا موجب لها إلى ما يسمى أزاد جامو وكشمير في مذكرتها الايضاحية الواردة كمرفق للوثيقة A/47/244 . وموقف الهند حيال هذا الأمر معروف جيدا وما من حاجة إلى تكراره . ولا أود سوى أن أعلن أن تأييدنا للقرار الخاص بتقديم المساعدة الطارئة إلى باكستان لا يمس بموقفنا من جامو وكشمير .

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود نيابة عن وفد بلادي ، أن أغتنم هذه الفرصة لكي أُعرب لكم ، سيدي الرئيس ، وللجمعية عن شكرنا العميق على النظر في مشروع القرار الخاص بتقديم مساعدة طارئة إلى باكستان واعتماده بتوافق الآراء . كما أود أن أنقل تقدير وفدي العميق إلى أعضاء المكتب على ما أبدوه من تأييد وتفهم قيّمين بتوصيتهم بإدراج بند جديد في جدول الأعمال ، ودراسته مباشرة في الجلسة العامة للجمعية .

وأود أن أنقل شكر وفد بلادي الخاص إلى زميلي وصديقي وشقيقي السفير مصطفى اكسين ، الممثل الدائم لتركيا ، على عرضه مشروع القرار ، وكذلك لكل الوفود التي شاركت في تقديمه والتي أيّدته .

أود بصفة خاصة أن أعرب عن عميق تقدير وامتنان وفد بلادي للأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام للشؤون الانسانية ، على التدابير التي اتخذاها بالفعل لتنسيق تدابير الإغاثة على النحو الواجب مع السلطات في باكستان .

وبالاشارة إلى الملاحظات التي أدلى بها ممثل الهند ، أود أن أكرر الإعراب عن موقف باكستان المعروف جيدا ، وهو أن مسألة جامو وكشمير لا تزال على جدول أعمال مجلس الأمن تنتظر حلا سلميا .

إن اعتماد مشروع القرار A/47/L.2 ، دليل واضح على تأييد المجتمع الدولي لشعب وحكومة باكستان . وهو أيضا برهان موضوعي على روح التضامن والتعاون التي تسود

بين أعضاء الامم المتحدة أينما وحيثما تحل كوارث طبيعية ذات أبعاد ضخمة . ونحن نقدِّر هذا الدعم الذي يأتي في حينه ، مقتنعين بأنه سيسهم اسهاما ملموسا في تخفيف العواقب المدمرة للفيضانات التي لم يسبق لها مثيل والتي ألحقت ببلدي هذا الدمار الشديد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٤٦ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠